آراء بعض المؤرخين المصريين في ثورة 25 يناير (كانون الثاني) 2011 في مصر

أ. م. د. ميسون عباس حسين
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

مستخلص:

كانت ثورته 25 يناير (كانون الثاني) 2011 حدثاً هاماً أعاد تشكيل المشهد السياسي في مصر، ولدى المؤرخين المصريين آراء متباينة حول هذه الثورة. حيث رأى بعضهم أنها كانت انتفاضة شعبية حقيقية ضد الفساد والاستبداد، بينما اعتبرها آخرون حركة تم استغلالها لاحقاً من قبل قوى سياسية مختلفة. وأبرز بعض المؤرخين دور وسائل التواصل الاجتماعي والحركات الشبابية في تحفيز الاحتجاجات بينما أشار آخرون إلى تأثير العوامل الخارجية، تستعرض هذه الدراسة آراء بعض المؤرخين المصريين حول الثورة من خلال عرض الأدلة التي استندوا إليها.

The opinions of some Egyptian historians in the January 25, 2011 revolution in Egypt

Dr. Maysoon Abbas Hussein
College of Basic Education, History
Department. Mustansiriya University
dr.maysoon-g@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The Egyptian Revolution of January 25, 2011, was a significant event that reshaped Egypt's Political landscape. Historians have diverse Perspectives on this revolution, with some viewing it as a genuine people's uprising against corruption and dictatorships, While others see it as a movement that was later manipulated by various Political forces, Some historians emphasize the role of social media and youth movements in mobilizing the protests. While others highlight the study explores the opinions of Egyptian historians on the revolution, by presenting the evidence they relied on.

الثورة، ثم الخاتمة.

المقدمة :

تُعَد ثورة 25 يناير (كانون الثاني) 2011 واحدة من أبرز المحطات في تاريخ مصر المعاصر، حيث أحدثت تحولاً جذرياً في المشهد السياسي والاجتماعي، وأثارت جدلاً واسعاً بين المؤرخين والمفكرين حول طبيعتها وتأثيرها. وقد انقسمت الآراء حول هذه الثورة بين من يراها انتفاضة شعبية مشروعة ضد الظلم والفساد، ومن يعتبرها ذات نتائج سلبية على مصر أو أنها لم تقدم للشعب المصري ما كان يطمع إليه من تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، بل أنها أدت الى اضطرابات سياسية وأمنية.

سلط البحث الضوء على المواقف المختلفة للمؤرخين المصريين تجاه الثورة، مستعرضاً آراء المؤيدين الذين رأوا فيها تعبيراً حقيقياً عن أرادة الشعب المصري في التغيير، مقابل المنتقدين الذين ركزوا على تداعياتها السلبية وما تبعها من عدم استقرار، كما استعرض البحث تحليل تاريخي لتلك الآراء في ضوء المصادر المتاحة، بهدف تقديم رؤية متوازنة وشاملة حول تأثير الثورة على مصر والمجتمع المصري. البحث شمل الاعوام التي تلت الثورة ومجيء الرئيس السيسي كي نقف على آراء المؤرخ بشكل موضوعي ولا نقف عند آراء المنبهرين بها فقط، قسمت البحث الى مبحثين تطرقت في المبحث الأول الى تعريف الثورة لغةً واصطلاحاً ثم تحدثت عن أسباب ثورة 25 يناير (كانون الثاني)، وبعدها عرّجت على قيام الثورة بصورة مختصرة، وفي المبحث الثاني تطرقت الى آراء بعض المؤرخين المصريين الايجابية في ثورة 25 يناير (كانون الثاني)، ثم تحدثت عن آراء بعض المؤرخين السلبية في

المبحث الأول

تعريف الثورة

قبل الولوج في ثورة الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) 2011 لابد من وضع تعريف للثورة، ففي اللغة العربية الثورة «تجمع لفظة الثورة، القلب والانتشار والغضب والهياج والثوب في سياق واحد. يقول الطبري (ثار يثور ثوراناً إذا انتشر في الأفق)، والثورة في لسان العرب هي الهيج، وتتضمن معنى الغضب والثورة في المفهوم العربي بعداً غاصباً متمرداً هائجاً»⁽¹⁾.

والثورة اصطلاحاً لها تعاريف مختلفة تبعاً للمُعرفين لها فالمفكرين يختلفون عن الاجتماعيين وعن السياسيين، حيث عرّفها أرسطو «بأنها الحركة الواسعة التي تمز المجتمع باتجاه خلق مجتمع جديد»، وكان أفلاطون قبله قد أعطى للثورة تعريفاً خاصاً عندما رأى « أنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة الى شكل آخر»⁽²⁾.

كما عرّفها محمد صلاح في كتابه (كتاب الثورة) على أنها « تحرك شعبي منظم لأحداث تغيير جذري في نظام الحكم والنظام الاجتماعي والاقتصادي، لاقصاء الفئة الحاكمة ومؤسستها ومحاسبتهم وذلك بوسائل سلمية أو عنيفة ... ثم إحلال نظام جديد

(1) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 26-25.

(2) إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية / كلية الدراسات العليا، نابلس - فلسطين، 2017، ص 15.

تأسيساً على ما تقدم فإن الثورة تحرك شعبي أو عسكري سلمي أو مسلح قد يتدخل به الجيش أو لا وتكون واسعة أو محدودة النطاق هدفها التغيير الشامل لنظام الحكم وتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الشعب رغبة في واقع أفضل على جميع الأصعدة المذكورة.

والثورة تختلف عن الانتفاضة الشعبية فالأخيرة هي تحرك الجماهير لسبب طارئ حدث في المجتمع أو الدولة ومن الممكن أن يكون هذا الطارئ في الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية⁽⁵⁾.

تأسيساً على ما تقدم لم تكون ثورة يناير انتفاضة شعبية لأن الانتفاضة قد تتكرر عدة مرات في سبيل تحقيق أهدافها، لكن الثورة تقوم مرة واحدة وتطيح بالنظام القائم.

- أسباب قيام ثورة يناير 2011 :

لا بد من أسباب جوهرية للقيام بثورة، فالإنسان عادة يميل الى الاستقرار لكنه حين يشعر عكس ذلك يتجه الى تغيير النظم السياسية فلا بد من وجود أسباب تدفعه للقيام بثورة وهذا ما سأتناوله هنا :

- لم تشهد مصر تحولاً ديمقراطياً حقيقياً على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد، الى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، حيث أفضت عملية الانتقال الى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحياناً، ويضيق أحياناً أخرى طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة، وبالتالي فالنظام المصري لا يستند الى أسس دستورية وقانونية، تجسد ما يُعرف

محل النظام القديم وبناء بيئة اجتماعية وثقافية جديدة وأضاف أن الثورة تقوم برفض قهر لا يمكن احتمالها سواء كان ذلك القهر عقائدياً أو أمنياً أو سياسياً أو عسكرياً بالعمل الجماهيري المباشر والمنظم ... مسلحاً أو بدون السلاح في سبيل التخلص من القهر وبناء حياة أفضل⁽¹⁾.

ومن الناحية السياسية والاجتماعية فيمكن تعريف الثورة بأنها «التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد الى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وقد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية»⁽²⁾.

في حين عرفها كرين بريتون Crane Breton في كتابه تشریح الثورة «هي عملية حركية (ديناميكية) تتميز بالانتقال من بنية اجتماعي الى بنية آخر»⁽³⁾. فيما عرف خير الدين حسيب الثورة بأنها «مجملة الأفعال والأحداث التي تقود الى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضاً الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية»⁽⁴⁾.

(1) محمد صلاح الدين، كتاب الثورة، مكتبة منار التوحيد، د.م، 2013، ص 1.

(2) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا بالعنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 47.

(3) يوري كرزايين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة: سمير أكرم، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص 31.

(4) خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي :

الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، بيروت، 2017، ص 9.

(5) إسلام نزيه سعيد بو عون، المصدر السابق، ص 22.

الديمقراطي)⁽⁴⁾ الحاكم فكانت تقوم بالقبض على الناشطين من أعضاء الإخوان أو (حركة كفاية)⁽⁵⁾

مدينة الإسماعيلية الشيخ حسن البنا. وهو مدرس سابق، لكن الطابع السياسي بدأ يغلب على الطابع الديني عليها. وفي عام 1948 اغتيل فهمي النقراشي نائب رئيس وزراء مصر بعد أن أصدر أمراً بحل الجماعة ومصادرة أموالها، وبعدها اغتيل الشيخ حسن البنا مؤسس الحركة وفي عام 1950 أعيد تنظيمها من جديد وعاد جمال عبد الناصر وحلها مع جميع الأحزاب عام 1954 وكان الإخوان قد أدينوا بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر في نفس العام، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ص 114-113؛ أسامة عبد الحكيم، موقف الرأي العام المصري من الثورة الجزائرية (جماعة الإخوان المسلمين أنموذجاً) (1954 - 1962)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2022، ص 15.

(4) الحزب الوطني الديمقراطي: أنشأه الرئيس المصري محمد أنور السادات في 31 تموز 1978 وتم حله رسمياً بحكم قضائي صادر عن المحكمة الإدارية العليا في 16 نيسان 2011، وآخر رؤسائه هو طلعت السادات، قاد الحزب محمد أنور السادات وخلفه محمد حسني مبارك وظل يهيم على الحياة السياسية في مصر حتى حله 2011، اتهم بالفساد ولم يترجم مبادئه وشعاراته الانتخابية بل سار عكسها لذا أصدرت المحكمة الإدارية العليا في 16 نيسان 2011 قراراً بحله وتصفية أمواله وبررت ذلك بخروج الحزب عن مبادئه. <https://ar.wikipedia.org> ، في 26/2/2025.

(5) حركة كفاية: تشكلت في أواخر 2004 بعضوية حوالي ألفي مثقف وسياسي من ضمنهم أساتذة جامعة ونقائيين من اليسار الناصري والماركسيين وعدد من الليبراليين وبعض الإسلاميين، وقد عارضت مبدأ التمديد للرئيس محمد حسني مبارك لمدة رئاسية خامسة ورفضت محاولات توريث الحكم لأبن الرئيس جمال مبارك ورفعت شعارات (لا للتمديد، لا للتوريث) وطالبت الحركة بالتداول السلمي للسلطة

(بالدستور الديمقراطي) ولا إلى تعددية سياسية حقيقية، ولذلك تصنف أديبات متخصصة في التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ (شبه التسلطية) أو (التسلطية الشكلية أو التسلطية التنافسية) أو ما يمكن أن يطلق عليه النظام الانتخابي السلطوي وهي تلك النظم التي تتيح التعددية السياسية، في حين أنها تجردها من أي فاعلية ممكنة، ونجح النظام المصري في تفرغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي حيث رُتبت هذه العملية على نحو يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة اعتماداً على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية⁽¹⁾.

- فضلاً عن الفساد المتفشى في أنحاء الدولة المصرية، والظلم الواقع على الشعب المصري، واستبداد الحاكم ونظامه، وأحاساس المصريين الغربية في وطنهم، وأنهم لا يُسمع لهم، ولا اعتبار لرأيهم⁽²⁾، وطول مده. حالة الطوارئ المفروضة على الشعب وفق قانون رقم 162 لعام 1958 المعمول به منذ عام 1967 باستثناء مده انقطاع ثمانية عشر شهراً في أوائل الثمانينيات بموجب حالة الطوارئ أحكمت الحكومة قبضتها على الحكم واقصت أي حزب سياسي أو حركة أو جماعة سياسية كـ (الإخوان المسلمين)⁽³⁾ عن منافسة (الحزب الوطني

(1) كمال علي أحمد، ثورة يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص ص 23-24.

(2) عثمان محمد عثمان، ثورة المصريين بين الاقتصاد والسياسة وطريق التنمية، تقديم مصطفى الفقي، روابط للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، 2018، ص 105.

(3) الإخوان المسلمين: حركة إسلامية سياسية تصف نفسها أنها إصلاحية شاملة أسسها عام 1928 في

- غياب الحريات والحقوق والتداول على السلطة والتعددية السياسية، وهي المنظومة الديمقراطية التي تبحث عنها الشعوب العربية، وقد أتاحت هذه الاحتجاجات فرصة للتغيير⁽⁴⁾.

- سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية ففي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية أن مصر تحتل المرتبة (98) من أصل (178) بلد في درجة الفساد السياسي، كما أن حوالي (40%) من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعمة⁽⁵⁾.

- ارتفاع معدل البطالة والفقر في البلاد: تحتل مصر ثاني أكبر دولة في أفريقيا في عدد السكان وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط في عدد السكان، إذ بلغ عدد سكانها قبل ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني 2011 حوالي (85) مليون نسمة وابتليت مصر بحكومات فاشلة لم تستغل هذه الثروة البشرية الهائلة في إيجاد فرص عمل مناسبة لها، فارتفع معدل البطالة بنسبة (10%) وارتفعت الأسعار، وغلّت الأسعار وتدنّت الأجور وانقسم الشعب الى طبقتين أقلية تملك كل شيء وغالبية لا تملك إلا الفتات⁽⁶⁾.

(4) حلوز خالد وفراس عباس هاشم وآخرون، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، د.ت، ص 98.

(5) إيمان بن قدور، الوجه الآخر للعولمة (الربيع العربي أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الآداب واللغات الأجنبية، الجزائر، 2014، ص 85.

(6) محمد مصيلحي، المصدر السابق، ص 12-13.

وتعذيبهم⁽¹⁾.

- تركز السلطة بيد الحزب الوطني الذي سيطر على مجلس الشعب و الشورى، إذ امتلك أكثر من ثلاث أرباع أعضاء المجلس إلا أن النسبة زادت في المراحل الأخيرة ليصل الى (97%) من أعضاء البرلمان ومكنت هذه النسبة أعضاء الحكومة المتتمين للحزب على الاحتكار والفساد كالاختلاس والرشاوى⁽²⁾.

- العنف من قبل رجال الأمن مع المواطنين حيث أساء نظام حسني لمواطنيه وباتت السجون والمعتقلات ومقار الاحتجاز تجري فيها أشنع صور التعذيب وتحولت أجهزة الأمن الى كابوس على كل مصري ومصرية وتعد أقسام الشرطة في عهد مبارك دليلاً على مدى انتهاك حقوق الإنسان حتى ضرب بها المثل (الداخل مفقود والخارج مولود) وتفشت ظاهرة تعذيب المواطنين داخل أقسام الشرطة تبدأ بأهانات وقذف وضرب مبرح وركلات ولكمات ثم تعليق كالذبيحة ثم اغتصاب للرجال والنساء وأحياناً إلقاء من الأدوار العليا للمباني⁽³⁾.

وإلغاء القوانين المقيدة للحريات أولها قانون الطوارئ، هيفاء أحمد محمد، مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية المصرية ودورها في تحقيق الإصلاح السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص 13؛ أحمد عبد الحميد حسين، أحزاب ثورة يناير سياق النشأة والتحويلات 2011 - 2013، دار المريا للإنتاج الثقافي، القاهرة، د.ت، ص 37-38.

(1) محمد مصيلحي، ثورة 25 يناير، مكتبة فلسطين، الزقازيق، د.ت، ص 8-9.

(2) إسلام نزيه سعيد أبو عون، المصدر السابق، ص 45.

(3) عامر شهاخ، الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير من معتقل وادي النطرون حتى قصر الاتحادية، دار التوزيع والنشر، القاهرة، 2013، ص 16-17.

(الثاني) 2011⁽⁴⁾.

- أسباب وعوامل ثقافية: استخدمت بعض الأنظمة العربية الحاكمة الثقافة لصالح تلك الأنظمة و توجهاتها، وأن تنبع من فلسفة النظام السياسي الحاكم فهيمنت الدولة على كل ما يتعلق بالثقافة فلا كتاب ولا صحيفة أو مجلة تصدر على خلاف توجهات النظام لوجود أجهزة رقابة تابعة له، ومكنت مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر) المواطن العربي من الاطلاع على مظاهر الديمقراطية ومؤسستها التي تنعم بها الكثير من الشعوب خاصة الغربية منها وأصبح يحس بعمق المعاناة تحت نير أنظمة دكتاتورية فأصبح يتطلع الى الخلاص بأي ثمن، كما أن القنوات الفضائية هي الأخرى أدت دوراً كبيراً ومهماً في تأجيج الشارع العربي في ثورات الربيع العربي، إذ أظهرت هذه الوسائل مقدار الهوة الكبيرة بين الأنظمة العربية والشباب العربي فجاءت هذه الثورات واضحة الأهداف فكانت تنطلق مظاهرات مليونية وبشعارات موحدة (الشعب يريد إسقاط النظام) لذلك كانت وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات عاملاً مهماً من عوامل قيام ثورات الربيع العربي⁽⁵⁾.

- قيام الثورة التونسية، في الثامن عشر من كانون الأول 2010 احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتضامناً مع

- تصدير الغاز لإسرائيل في عام 2004 حيث وقعت الحكومة المصرية أربع اتفاقات لتصدير الغاز الخام لإسرائيل بأسعار مخفضة، مما أثار حملة احتجاج كبيرة من قبل مسؤولي النفط والاقتصاديين الذين رأوا ذلك خطأً في ظل عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها من الغاز واعتبر ذلك هدراً للمال العام ومحاولاً لمجاملة إسرائيل فقط على حساب الشعب المصري، فضلاً عن رفض الشعب لسياسة التطبيع والمهادنة مع إسرائيل⁽¹⁾.

- أما الجانب الاجتماعي أنتج حالة من الأباط واليأس والتذمر لدى الشعب بسبب تفاقم مشاكل مست قطاعات هامة كالصحة والتعليم والتنمية وحالة تشعب أصابت النخب الثقافية مما وضع الفئة العمرية (15 - 40) عاماً في حالة فراغ كبير خال من القيادات والرموز المهمة⁽²⁾.

- تزوير انتخابات مجلس الشعب 2010 : حيث قام أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بتزوير انتخاب مجلس الشعب لعام 2010 لصالحهم وحاز على الأغلبية الساحقة في مجلس الشعب والتي وصلت الى (90%) من إجمالي المقاعد ليصبح بذلك مجلس الشعب مؤسسة تابعة للحزب الوطني، وهذا أدى الى سخط احزاب الشعب المصري⁽³⁾، كان تزوير الحكومة للانتخابات القشة التي قسمت ظهر البعير وأدت الى زيادة النقمة الشعبية على النظام وغضبها الذي تفجر بقيام ثورة يناير (كانون

(4) علي سلمان صايل، الثورة وتداول السلطة في مصر، مجلة دراسات سياسية/ بيت الحكمة، العدد 23، بغداد، 2012، ص 133.

(5) خلف رمضان محمد، ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 63، المجلد 18، السنة 20، الموصل، 2018، ص-171 172.

(1) إسلام نزيه سعيد، المصدر السابق، ص 46.

(2) حلوز خالد وآخرون، المصدر السابق، ص ص 99-98.

(3) صلاح محمود حوسو، الصراع السياسي على السلطة في مصر (2011 - 2014)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2015، ص 40.

من كانون الثاني 2011 الموافق عيد الشرطة بمصر، وهو اليوم المحدد من المعارضة المصرية والمستقلين، بينها حركة كفاية وشباب الأخوان المسلمين وحركة 6 أبريل (نيسان)، وكذلك مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي (Face Book) وأشهرها مجموعة (كلنا خالد سعيد) ومجموعة (الرصد) حيث أعلن الشعب المصري عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر واليوتيوب يوم الثلاثاء 25 كانون الثاني بأنه يوم غضب للشعب المصري متأثرين بالثورة التونسية الشعبية، فلبى آلاف المحتجين الدعوة وخرجت المظاهرات في مختلف أرجاء مصر، لجأت قوات الأمن المركزي لفض اعتصام آلاف المتظاهرين بالقوة في ميدان التحرير بوسط القاهرة وعند منتصف الليل وقع ثلاث قتلى من المتظاهرين فضلاً عن شرطي، وشملت المظاهرات عدة مدن مصرية القاهرة ودمياط وأسيوط والمحلة الكبرى والإسكندرية والمنصورة والسويس والإسماعيلية وطنطا، وفي اليوم الثاني 26 كانون الثاني قام آلاف من قوات الأمن بإلقاء القنابل المسيلة للدموع بكثافة بعد منتصف الليل على نحو عشرة آلاف متظاهر بميدان التحرير وازداد الاحتجاج في السويس ووصل عدد الضحايا إلى سبعة قتلى⁽⁴⁾. وخلال اليومين الثالث والرابع من الثورة تطور الاحتجاج الإصلاحي الذي كان يعلن عدد من المطالب واتضح الرؤيا للأفراد المشاركين والتحمت جموع الشعب المصري في جميع المحافظات مع ذلك الاحتجاج وبدأت ملامح

الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، 2013، ص 187.

(4) بدر عبد الحميد هميسه، ثورة 25 يناير 2011 م صور وأحداث: ثورة الغضب، د.م، 2011، ص ص-10 .11

المواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه بسبب سوء أحواله المعيشية وعدم توفير الدولة له حياة كريمة، وقد استطاعت الثورة التونسية من الإطاحة بالرئيس التونسي (زين العابدين بن علي) 2019-1936⁽¹⁾ بمساندة الجيش، وأعطت تلك الثورة للشعب العربي الأمل والثقة والحافز في قدرته على تغيير الأنظمة الفاسدة وتحقيق تطلعاته⁽²⁾.

تأسيساً على ما تقدم فإن ثورة 25 يناير 2011 مثلها مثل أي ثورة قامت لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وتأثرت أيضاً بعوامل خارجية، وأثبتت أن صبر الشعوب له حد مهماً كانت قيود النظام محكمة يأتي يوم ويكسر الشعب تلك القيود ويطالب بحقوقه المغصوبة.

ثورة 25 يناير (كانون الثاني) 2011 :

أطلق عليها عدة أسماء منها ثورة 25 يناير وثورة الغضب أو الثورة البيضاء ثورة اللوتس، كما سميت ثورة الشباب أو ثورة التحرير أو ثورة الصّبار⁽³⁾. بدأت الثورة الثلاثاء الخامس والعشرون

(1) زين العابدين بن علي: ولد في الثالث من أيلول عام 1936 في حمام سوسة، وتخرج من المدرسة العليا متعددة الأسلحة في سانسير ومدرسة المدفعية في شالون سور مان والمدرسة العليا للبحوث والأمن بفرنسا، تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية ما بين 1964 - 1974 ثم أصبح رئيس امن القومي من 1977 - 1980، وسفير تونس في وارسو 1980، ورئيساً للوزراء عام 1980، هو الرئيس الثاني لتونس منذ استقلالها عن فرنسا عام 1956، حكم تونس مدة 23 سنة، توفي في 19 ايلول 2019، محمود محمد علي، زين العابدين بن علي... رئيس تونس الذي خلعتة ثورات الربيع العربي، جامعة أسيوط، د. ت، ص ص 9-7 و ص 12.

(2) إيمان بن قدور، المصدر السابق، ص ص 88-87.

(3) جليبر الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في

سقوط شهداء في مدينة السويس في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها عدد من المحافظات المصرية وقامت أجهزة الأمن منذ ليلة الخميس بالتواجد بكثافة في منطقة الأزهر والحسين ومنعت المصلين الذين توافدوا الى الجامع من الدخول وطلبت منهم التواجد في مساجد أخرى غير الأزهر والحسين، وقامت قوات الأمن باستخدام القنابل المسيلة للدموع في منطقتي العتبة والغورية لتفريق المتظاهرين الذين انضم إليهم المواطنون من الشارع مردين هتافات (الشعب يريد إسقاط النظام) و(التغيير... حرية... عدالة اجتماعية) و(حسبي الله ونعم الوكيل)، وأقامت قوات الأمن المتاريس في الشوارع والحواجز الأمنية ومنعت المارة من عبور الشارع وأغلقت أبواب محطات مترو الأنفاق بالمرجع نفسه، وحطم المتظاهرين عدداً من مقار الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات، وأضرم المتظاهرين النار في القاهرة المقر الرئيسي للحزب في كورنيش النيل ووقعت اشتباكات في الإسماعيلية وفي الميناء، وتوقفت خدمات الانترنت بشكل شبه كامل في مصر وخدمة الهاتف المحمول وفي مسجد الاستقامة بميدان الجيزة أحضر خطيباً آخر للمسجد وطلب من المصلين ضبط النفس، إلا أنه بمجرد الانتهاء من الصلاة ثار كل المصلين الذين تجاوز عددهم ثمانية آلاف مصل ورددوا (يسقط يسقط حسني مبارك) وطالبوا بمحاكمة حسني والحكومة لسرقة أموال الشعب وحدثت اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين وقام الأمن برش مياه كبريتية على المتظاهرين والقنابل المسيلة للدموع واشتبك المتظاهرين مع قوات الأمن ثم تفرقوا في تجمعات متجهين نحو ميدان التحرير وظلت الأعداد في تزايد في الساعة الأولى من التظاهرة، وقد

احتجاج ثوري وتطورت مطالب الثوار في شعار أساسي مؤاده «الشعب يريد إسقاط النظام»⁽¹⁾. وأفادت وزارة الداخلية أن قوات الأمن ألقى القبض على خمسمائة متظاهر على مدى اليومين واستعانت أجهزة الأمن في عملية تفريق المتظاهرين وأجلائهم بنحو (200) سيارة مصفحة وما يقرب من (50) سيارة نقل عام، وأكثر من ثلاثة آلاف من قوات مكافحة الشغب، وعشرة آلاف جندي أمن مركزي، واستمرت عمليات فض الاعتصام حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء، كما شنت قوات الأمن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين في الإسكندرية، الأمر الذي أدى الى حدوث اشتباكات تطورت الى ما يشبه حرب شوارع بين الطرفين، وقد حجبت أجهزة الأمن بعض المواقع الإلكترونية بشكل نهائي أثناء المظاهرات، وتوقف (تويتر) تماماً وفشل المستخدمين في الوصول إليه من خلال هواتفهم المحمولة، أو أجهزة الحاسوب، ودخل موقع (فيس بوك) حيز الحجب كذلك⁽²⁾.

وفي جمعة الغضب شهد شارع الأزهر مسيرات حاشدة ومظاهرات ضخمة عقب صلاة الجمعة في 28 كانون الثاني، استخدمت فيها قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع وطلقات صوتية لتخويف المواطنين الذين انطلقوا في مسيراتهم من جامع الأزهر والجوامع المحيطة به، وردد المتظاهرين هتافات بإسقاط النظام، والثأر ممن تسببوا في

(1) طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية من ثورة جمال عبد الناصر الى ملايين ميدان التحرير، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص 13.

(2) حاتم الشرفاوي، ثورة 25 يناير ثورة الغضب المصرية، الناشر Wiki Books، د.م، 2022، ص 16.

بصفته الحاكم العسكري، حظر التجوال في جميع أنحاء مصر ابتداءً من الساعة السادسة مساءً حتى السابعة صباحاً⁽³⁾.

تجاهل المتظاهرين حظر التجوال واستمرت التظاهرات طوال الليل وفي التاسع والعشرين من يناير كانون الثاني أذاع التلفزيون المصري لمبارك خبراً وعد فيه بحل المشكلات الاقتصادية إلا أن المتظاهرين والمعارضة رفضوا البيان الرئاسي وطالبوا برحيل مبارك واستمرت التظاهر وكانت محصلة ذلك اليوم (102) قتيل، والجرحى (1500) مدني و(1000) شرطي واستمرت التظاهرات حتى الحادي عشر من شباط 2011 حيث سمح الجيش للمحتجين بمحاصرة مبنى الإذاعة في القاهرة ووقف الجيش متفجعاً على محاصرة المحتجين لمكتب رئيس الوزراء أحمد شفيق ومبنى الشعب، وبحلول منتصف نهار الجمعة خرج ملايين المصريين الى شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى، وأزدادت أعداد المعتصمين أمام بوابة القصر الرئاسي في القاهرة على بعد أمتار من دبابات الجيش، وبعد ساعات من ذلك صدر بياناً من رئاسة الجمهورية أعلن فيه حسني مبارك بتخليه عن منصب رئيس الجمهورية وتسليم إدارة شؤون البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة⁽⁴⁾.

2017، ثم تعرض لأزمة صحية وتوفي في 25 شباط 2020 عن عمر ناهز (91) عاماً، مراسلون من القاهرة وواشنطن، السيرة الذاتية لحسني مبارك: مصر تبحث عن المستقبل، مجلة نيوزويك الأمريكية، مركز البحوث والمعلومات، د.م، 1986، ص ص 6-7؛

<https://wikipedia.org>

(3) حاتم الشراوي، المصدر السابق، ص 17.

(4) صلاح جواد شبر، ثورات الربيع العربي: نظرة من الداخل وعامل ثقافة التشيع، دار روافد، د.م، 2014، ص ص 332-333 و ص 338.

تمت محاصرة كل المتظاهرين الذين وصل عددهم الى عشرة آلاف متظاهر في مطلع كوبري الجلاء⁽¹⁾.

اتجه المتظاهرين صوب ميدان التحرير فضلاً عن العديد من المدن المصرية منها الإسكندرية والسويس والمنصورة و الاسماعيلية ودمياط والفيوم والمنيا ودمنهور والشرقية وبورسعيد وشمال سيناء وقد أسفرت تلك التظاهرات عن مقتل ما لا يقل عن ثمانمئة شخصاً وإصابة أكثر من ألف بعد قيام الشرطة المصرية بالاعتداء على المتظاهرين في شتى أنحاء الجمهورية، قرر الرئيس (حسني مبارك)⁽²⁾

(1) محمد يونس هاشم، دروس من ثورة يوليو لثورة يناير، دار زهور المعرفة والبركة، الجيزة، 2011، ص ص 109-112.

(2) محمد حسني مبارك 1928-2020: ولد في الرابع من أيار 1928 في المنوفية، وهو رابع رؤساء الجمهورية المصرية، تولى منصب الرئاسة بعد اغتيال الرئيس محمد أنور السادات وكان ذلك في السادس من تشرين الأول 1981، أنهى دراسته الثانوية والتحق بالكلية الحربية ليتخرج منها في آذار 1950 وأكمل دراسته العسكرية العليا في أكاديمية فرونز العسكرية في الاتحاد السوفيتي عام 1964، كان ضابطاً في القوات الجوية عام 1950، ثم أصبح مدرساً في كلية الطيران ثم مساعد أركان حرب الكلية عام 1959 ثم قائد سرب، وقائداً لقاعدة جوية عام 1967، أصبح عميد 1969، ثم قائد القوات الجوية، شارك في حرب تشرين 1973 ثم أصبح نائب رئيس الحزب الوطني الجمهوري = = تولى حكم مصر في الرابع عشر من تشرين الأول 1981، تعرض للعديد من محاولات الاغتيال، وكانت نهاية حكمه بعد ثورة 25 يناير 2011، أودع السجن بتهمة قتل المتظاهرين، حكم عليه بالسجن المؤبد في الثاني من حزيران 2011، إلا أن النيابة العامة المصرية قررت إطلاق سراحه بعد تبرئته نهائياً من تهمة المشاركة في قتل المتظاهرين، والإفراج عنه جاء نهائياً بعد قضائه ثلاث سنوات في السجن كعقوبة على قضية القصور الرئاسية (تهمة فساد مالي)، وأطلق سراحه في 24 آذار

وفي كتاب (كيف تفجرت الثورة في 25 يناير؟) ذكر المؤلف محمد سيد ريان «أنها ثورة (فيسبوكية) صنعها مناضلوا الكيبورد، ودفعت ثمنها شباب أحلامهم بسيطة، الآمهم شديدة، وأمنياتهم كبيرة في رؤية مصر أفضل، فأطلقت فرحتهم على الفيسبوك المقر الرسمي لـ (80) مليوناً الذي شهد ميلادها واحتفى بشهادتها، وسجل انتصاراتها بالصوت والصورة والكلمة حتى تحققت ثورة 25 يناير» ثورة الغضب، ثورة الرحيل، ثورة الشهداء، ثورة شباب التحرير، ثورة تفهم روح العصر تقتلع نظام حكم عاش في الماضي»⁽²⁾.

مؤرخ آخر تحدث عن الثورة ونجاحها من جانب آخر حيث قال «أن ثورة يناير فجرت شعلة ثقافة جديدة على المصريين، فكان من عناصر الثقافة المستجدة هو الالتصاق بالمكان والانتساب إليه فقد أصبح ميدان التحرير صورة مصغرة للوطن، وأصبح الجميع يمت بالقرابة للجميع ونجحت ثورة يناير في هدم الصورة السلبية التي ترصدها العين العادية عند تأملها للمجتمع المصري كالفساد والتلاعب بالقانون والسلطة، وكانت ثورة 25 يناير بمثابة فعل اجتماعي منتج وبنّاء في مضمونة»⁽³⁾.

وأضاف محمد نور البصراي في بحثه المعنون «دور النخبة السياسية في إعادة النظام: مصر أنموذجاً 2010-2014»: «أنها ثورة ناجحة لأنها

(2) محمد سيد ريان، كيف تفجرت الثورة في 25 يناير؟ الفيس بوك وأدوات التكنولوجيا الحديثة، تقديم عبد الحميد بسيوني، دار أكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 8 وص 311.

(3) فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق، ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر تحديات الواقع وآليات المستقبل، مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد 78، الزقازيق، 2013، ص 117-116 وص 119.

تأسيساً على ما تقدم فإن شرعية أي نظام تسقط عندما تصطدم بحقوق الإنسان ومهما طال صبر الشعب على ذلك فلا بد من مجيء يوم يجاسب فيه كل من تعدى على تلك الحقوق وهذا ما حصل في ثورة 25 كانون الثاني إذ تكاثفت جميع شرائح المجتمع المصري وخرجوا للشوارع وتجمعوا في ميدان التحرير ورغم جهود النظام المصري وأساليبه العنيفة في التعامل مع المتظاهرين وقتل الكثير منهم وزج آخرين في السجون، ووضع المتاريس في الطرقات في محاولة منها لثني المتظاهرين عن التجمع والوصول الى ميدان التحرير، إلا أن كل ذلك لم يثني تلك الجماهير عن مواصلة التظاهر حتى حققت هدفها بإسقاط النظام وحققت إحدى شعارات الثورة (الشعب يريد إسقاط النظام).

المبحث الثاني : آراء بعض المؤرخين

المصريين الإيجابية في ثورة 25 يناير 2011

تحدث الكثيرين من المؤلفين المصريين عن آراءهم في ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني 2011، وقد أشاد بها كل من مجدي عبد الهادي وحسام شادي وممدوح رزق مؤلفي كتاب (25 يناير: التاريخ - الثورة - التأويل) في صفحة (199) «أن ثورة 25 يناير أثبتت أن المستقبل ليس لشيوخ عذاب القبر، ولا للكلاّب البوليسية الرابضة على عتبة قصر الرئاسة ... بل المستقبل للانترنت، والميادين، وللصدر المفتوحة المدافعة دون كلل ... الشعب يريد إسقاط الرئيس ... إعمار يدهس الشعارات ودلالة على بروز الوعي الذي لم يعد بمقدور أحد تعطيله»⁽¹⁾.

(1) مجدي عبد الهادي وحسام شادي وممدوح رزق، 25 يناير: التاريخ - الثورة - التأويل، دار عرب للنشر والتوزيع، د.م، 2011، ص 200-199.

خطاب الإجماع الوطني) أن الزخم الثوري والحراك المجتمعي عقب ثورة 25 كانون الثاني 2011 مثل لحظات انكشافية عن الأزمة البنيوية لتنظيمات وائتلافات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بمصر، فقد نجحت السياسات الاحتجاجية من خلال خلق إطار واسع لحركة جماهيرية ومن خلال الالتفاف حول مطالب الحرية والعدالة الاجتماعية في كسب أرضية واسعة بين قطاعات مجتمعية مختلفة، وإزاحة رأس السلطة وإسقاط الحزب الوطني الديمقراطي، وفرض معطيات واقعية جديدة⁽⁴⁾.

ورأى عبد الرحمن حسام أن من أبرز الأسلحة التي ساهمت في نجاح الثورة وانتشارها قوة اللاعنف الكامنة في الحركة السلمية للجماهير التي أنهت سنوات طويلة من الاستبداد والفساد، الجماهير التي كانت الرقم المفقود في حسابات التغيير في مصر، وبقيت الجماهير في حركة سلمية احتجاجية تعبر عن الرفض الشامل، وبقي تحركهم شاملاً وسليماً على الرغم مما لاقوه من عنف الدولة وأجهزة القمع فيها، لكن الأصرار على الفعل الاجتماعي السلمي ما لبث مع مضي الوقت أن فصل بين قيادة الدولة صاحبة القرار، وأجهزة التنفيذ والضغط فأنحل وثاق الدولة، وعندما فشلت كل أجهزة القمع لجأ النظام إلى سحب قوات الأمن والشرطة تماماً من الشارع مع حرق مقر الحزب الوطني الوطني وأقسام الشرطة، ليكون الوضع مؤهلاً لنزول الجيش وفتح النار على الجميع، إلا أن الجيش خيب أمل النظام المستبد، وانحاز إلى شعبة وكانت النتيجة

(4) شيماء حطب، موجة السياسات الاحتجاجية في مصر: من المشهد الطوباوي لميدان التحرير إلى إعادة إنتاج خطاب الإجماع الوطني، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، السنة 40، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 7.

نجحت في هدم المؤسسات الدستورية التابعة للنظام من دستور ومجلس شعب ومجلس شورى ومجلس وزراء⁽¹⁾.

وأكد المؤرخ صفى محمد نصر نجاح الثوار في استخدام الفيسبوك لتسهيل عمل الحركات الاجتماعية الاحتجاجية على الانترنت وهذا لا يقلل من دور ملايين المصريين الذين لم تكن لهم علاقة بالانترنت أو فيسبوك وخرجوا إلى الشوارع معرضين أنفسهم للموت أو الإصابة دفاعاً عن حريتهم، ونجح نشطاء فيسبوك الذين كتبوا مع بقية المواطنين التاريخ⁽²⁾.

وأشار وحيد عبد المجيد في مقالة بعنوان (نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام المهش في مصر) إلى أن الانهيار السريع للنظام السياسي في مصر، بعد ثمانية عشر يوماً فقط من قيام ثورة يناير أمر لم يتوقعه أحد في ذلك الوقت، وأشار إلى النجاح المدهش الذي حققته الثورة في إسقاط رأس النظام السياسي في فترة قياسية⁽³⁾.

وأضافت شيماء حطب استاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة في مقالة لها بعنوان (موجة السياسات الاحتجاجية في مصر: من المشهد الطوباوي لميدان التحرير إلى إعادة إنتاج

(1) محمد نور البصراي، دور النخبة السياسية في إعادة النظام: مصر أنموذجاً 2010 - 2014، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 3، المجلد 18، القاهرة، 2017، ص 10.

(2) حسني محمد نصر، من الانترنت إلى الشارع: دور وسائل الإعلام الاجتماعية في ثورة 25 يناير 2011 في مصر، العدد 8، مجلد 6، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مسقط، 2000، ص 45.

(3) وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام المهش في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، القاهرة، 2011، ص 62.

أما طارق البشري فيقول في كتابه (من أوراق ثورة 25 يناير) «الثورة نجحت فعلاً، ولكنها لم تكتمل بعد بمقياس نجاحها بأنها أنجزت الإطاحة بالنظام القائم وقامت لتقويضه فقوضته بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك وأسرت من الحكم وإنهاء احتمال انتقال السلطة الى ابنه جمال يعني أن نظاماً قد سقط وأن دولة قد تغيرت أوضاعها أو أنها في طريق جدي للتغيير الحقيقي، وأن الحراك الثوري قد أعاد الى القوات المسلحة المصرية ما كان لها من نفوذ سياسي قبل عهد مبارك، باعتبارها عمود الأركان الأساسي لسلطة الدولة في مصر وآخر من يحفظ لهذه الدولة بقاءها واستمراريتها. وأن الجهود مستمرة ليتحول جهاز الدولة من وظيفته السياسية السابقة التي كان قد اعتاد عليها في عهد مبارك الى وظيفته الأمنية البحتة اللازمة للدولة والمجتمع وهذا هو القدر المتيقن من نجاح الثورة حتى الآن»⁽³⁾.

نجحت الثورة المصرية ووصلت الى مشارف الهدف، وكانت مثلاً لثورات كثير من الدول العربية فثورة مصر قامت في 25 يناير/ كانون الثاني 2011، وقامت في ليبيا في السابع عشر من كانون الأول، وفي العشرين من شباط قامت ثورة في المغرب تلتها ثورة في سوريا في الثامن عشر من آذار 2011 ثم تلتها ثورات في الأردن، والبحرين والسعودية، نجحت بعض تلك الثورات ورغم ذلك مازال بعض قادة تلك الدول في موقف المسيطر، وأرضى البعض الآخر شعوبه، وما زالت نار الثورة متقدة في بعض الدول (وقت كتابة المؤلف)، كما نظم عشرات الآلاف من العراقيين مسيرات حاشدة

انهيار هيبة الشرطة، ونشأة اللجان الشعبية المحلية لتتولى مسألة الأمن⁽¹⁾.

أن ثورة 25 كانون الثاني ليست ثورة شبان وحدهم، على الرغم من الدور الكبير والمهم الذي اضطلع به الشباب، بل هي ثورة شعبية من طراز جديد، وأن هذه الثورة إعادة الكرامة الى الشعب، ورسخت ثقته بنفسه بعد عقود ظن البعض في أثنائها أن الشعب المصري، لأسباب تاريخية يتسم بالطاعة والخنوع، وهذه الثورة أثبتت عكس ذلك، كانت ثورة شعبية فريدة الطابع شارك فيها جميع أبناء الوطن، من جميع طبقات الشعب المصري بأغنيائه وفقرائه، بنسائه ورجاله، بعجائزه وشبابه، بمسلمية ومسيحية، بيساريه وقوميينه، بإسلاميينه وليبرالييه من دون اقصاء او تمييز لو لم يكن لهذه الثورة الطابع الشعبي الشامل، لتمكن أعدائها من القضاء عليها وأجهاض حلم شعب في الحرية والتغيير المؤكداً أن هذه الثورة لم تأتي من فراغ، ولا كان نجاحها ضربه حظ بل ولدت عبر مخاض طويل، ونجحت لأنها من تراكم خبره عقداً وراء عقد، حتى إذا حانت لحظة الانبثاق، أذهلت العالم باكتمال ملامحها وأثبتت زيف (الحقيقة) الكاذبة أن الشعب المصري خانع بطبعه، لا يثور مهما وقع عليه من ظلم أو تعرض من استغلال وأن عصور القهر والاحتلال طبعته شخصيته بالسلبية والاستسلام لكن ثورة 25 كانون الثاني بددت كل تلك الترهات وذرتها رياح الثورة⁽²⁾.

(1) عبد الرحمن حسام وباكينام الشرقاوي وآخرون ، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص ص 71-70.

(2) محمد حسني وخالد سعيد وآخرون، 25 يناير: مباحث وشهادات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

بيروت، 2013، ص ص 18-17 و ص ص 24-23.

(3) طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير 2011، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص ص 12-11.

الشعب والإهالي القاطنين في مصر أن تخضع تلك الدولة لأرادتهم ويعيدون تشكيل علاقتهم بها من جديد، ولهذا بدأ المؤرخ كلامه «أنه ليس فوضوياً حيث لم يكن يريد هدم الدولة إنما أراد أن تغير من طبيعة علاقتها بنا... أريدها أن تخدمنا هي وليس نخدمها بأشكال كثيرة ومتعددة»⁽⁴⁾.

تأسيساً على ما تقدم نجد أن إجماع آراء المؤرخين المصريين الذين أشادوا بثورة 25 يناير 2011 وعدوها ناجحة لأنها استطاعت إنهاء حكم محمد حسني مبارك الذي أتم بتقييد الحريات وانتهاك حقوق الإنسان حيث كانت مؤسسات الدولة الأمنية عبارة عن مقار لتعذيب المواطن المصري، وتدني منظومة القيم الأخلاقية للموظف في المؤسسات الحكومية حيث انتشرت الرشوة ومخالفة القيم الوظيفية نتيجة ضعف المستوى المادي، كما رأى هؤلاء المؤرخين أن الثورة نجحت في منع توريث منصب رئاسة الدولة من الأب للأبن، وكان هذا من أحد أهم أسباب قيام الثورة، ومن خلال البحث أرى أن الثورة نجحت فعلاً في أقصاء حسني مبارك عن الحكم وأنهت عهده الفاسد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في الوقت الذي لم يتوقع أحد من أن تقوم ثورة وأن تلك الثورة ستستمر بلا قائد قام بها مختلف شرائح المجتمع المصري بصورة طوعية كسروا بها حاجز الخوف الذي فرضه عليهم نظام حسني مبارك طيلة ثلاث عقود تقريباً (1981 - 2011) كون فيها ثروة له ولعائلته مقابل أفقر الشعب، محاولاً توريث ابنه الحكم. إلا أن الشعب قال كلمته (الشعب يريد إسقاط النظام) وأسقط نظام مبارك وكان ذلك الهدف الأهم الذي

(4) خالد فهمي، هكذا أرى ثورة يناير بعد أحد عشر عاماً، مجلة سبل، العدد 6، مؤسسة رواق، د.م، 2022، ص بلا.

ضد حكوماتهم للقيام بإصلاحات وأنهاء الفساد في البلاد، وسمحت سلطات البحرين للمتظاهرين بالنزول الى الشوارع وعدم اعتراضهم خلال تجمعهم في ميدان اللؤلؤة، وصدور قرار ملكي بمنح كل أسرة ثلاثة آلاف دولار،... إذاً نجحت الثورة في إقالة مبارك وهي خطوة إيجابية على طريق تحقيق تطلعات الشعب المصري الديمقراطية والإصلاح والحياة الكريمة⁽¹⁾.

نجحت ثورة 25 كانون الثاني في هدم المؤسسات الدستورية التابعة للنظام السياسي (الدستور - مجلس الشعب - مجلس الشورى - مجلس الوزراء)⁽²⁾. كما نجحت الثورة في تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها وقد أجمعت دراسة لعينة بنسبة (91%) على ذلك وكانت معظم الإجابات قد أوضحت أن أهم هدف نجحت الثورة في تحقيقه وقامت من أجله هو تغيير نظام الحكم السياسي، والقضاء بصفة نهائية على كابوس التوريث للحكم، وكذلك كسر حاجز الخوف لدى المصريين من النظام والأمن والسكوت على الظلم والفساد الاجتماعي والسياسي ونجحت في تحقيق مكسب الحرية والتعبير عن الرأي والاعتراض دون خوف من عصا السلطة⁽³⁾.

أما المؤرخ خالد فهمي فقد رأى أن ثورة 25 كانون الثاني 2011 كانت محاولة جادة، حاول فيها

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2014، ص ص 251-252 وص 255.

(2) محمد نور البصاتي، المصدر السابق، ص 10.

(3) أسامة رافت سليم، ثورة 25 يناير 2011 في مصر: الأسباب والنتائج دراسة منظور سوسيو - سياسي، مجلة كلية الآداب/ جامعة حلوان، العدد 38، مصر، 2015، ص 301.

بين مصر والخليج، أما على الصعيد الداخلي فإن إسقاط النظام هو الهدف الذي وحد القوى السياسية في الميدان، فإن كل فصيل منها له مرجعيته الثابتة والمختلفة عن الفصائل الأخرى، وقد رأى كل منها أنه إزاء فرصة تاريخية لتحقيق أهدافه، من ناحية أخرى أثبتت الأحداث أن السياسة هي التي تقود الاقتصاد، فالانحياز الاقتصادي الحادث مرجعه غياب الاستقرار السياسي، وبدون هذا الاستقرار لن تستطيع هذه الدول تحقيق أهدافها التي ترغب بها، وهناك أطراف خارجية لديها مصالح خاصة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حتى تظل هذه الدول أسرى للقرار الخارجي»⁽¹⁾.

الباحثان علي الدين هلال ومازن حسن أيضاً أكدتا تحت عنوان (الصراع من أجل نظام سياسي جديد مصر بعد الثورة) أن مصر بعد الثورة تعاني من عدم استقرار، وأن القوى المدنية لم تكن على دراية بالتأثير المترتبة على اختيار بديل قانوني أو مؤسسي صائب مثل احتشادها لمصلحة الانتخابات البرلمانية بنظام القوائم، دون إدراكها أن المستفيد الأول منها هو القوى الدينية (الأخوان والسلفية)، كما أكدتا على بروز الاستقطاب الديني - المدني على نحو لم تعرفه مصر من قبل⁽²⁾.

أن حزمة المطالب التي رفعتها الثورة واتخذتهم شعاراً لها، وخصوصاً المطلب الاجتماعي، قد

نجحت الثورة في تحقيقه حينذاك لكن المتظاهرين لم يفكروا في بديل لحسن مبارك فجاء بعده العديد من الرؤوساء منهم محمد حسين طنطاوي (11 شباط 2011 - 24 حزيران 2012) ثم محمد مرسي (24 حزيران 2012 - 3 تموز 2013) ثم عدلي منصور (3 تموز 2013 - 3 حزيران 2014) وآخرهم عبد الفتاح السيسي 3 حزيران 2014 حتى الآن. السؤال الذي أطره هنا هل نجحت ثورة 25 يناير (كانون الثاني) فعلاً؟ بعد سنة أو عدة سنوات هل لمسناتنا تغييراً إيجابياً في أوضاع مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ لذا وجب أن أبحث ذلك في الصفحات التالية.

- آراء بعض المؤرخين السلبية في ثورة 25 يناير

2011 :

قامت ثورة 25 يناير (كانون الثاني) 2011 لأسقاط النظام المستبد ورغبة في تحسين الوضع الاقتصادي، لأن تحسين الوضع السياسي سيؤدي الى تحسين الناحية الاقتصادية ورافق تلك الأهداف أهداف أخرى رغب الشعب في تحقيقها... لكن هل نجح الشعب في تحقيق أهدافه المرجوة من الثورة؟ بعد مرور سنة أو أكثر سنرى جواب هذا السؤال وفق آراء المؤرخين المصريين أيضاً.

كتب أبو بكر الدسوقي تحت عنوان (الحصاد الهزيل للثورات العربية) قائلاً «ترتب على الثورات حالة من عدم الاستقرار الداخلي، أدت الى تراجع السياسات الخارجية للدول العربية تجاه العالم والأقليم. حيث كان هناك استجابة خليجية لتطورات الربيع العربي خشية انتقال العدوى إليها الأمر الذي تبلور في شكل إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وأسفرت تطورات ما بعد الثورات عن وقوع بعض التوتر وفتور في العلاقات

(1) أبو بكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، المجلد 48، القاهرة، 2013، ص 7.

(2) علي الدين هلال ومازن حسن ومي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة، تقديم معتز سلامة، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، المجلد 48، القاهرة، 2013، ص 157.

فكان تشاور نخبوي، أي أن الحوار الوطني بعد الثورة فاشل وضعيف وبه منازعات وكان من طرف واحد وصورياً، وقدمت مقترحات لمن يدير الحوار الوطني وهي السلطة وصاحب القرار⁽³⁾. الملاحظ بعد الثورة أن التغيير أصاب النظام، وحافظ على الفلسفة نفسها الى حد أنك إذا تجاوزت الوجود والأسماء. فستجد فعليات مجلس الشعب كما كانت مع النظام السابق، وأن اختلفت الموضوعات، أو محتوى القرارات التي هي من المؤكد تختلف جذرياً عن سابقتها ولكن فلسفة النظام أي طريقة العمل، وأدواته وإجراءاته، وأطرافه، أي البعد المؤسسي في العملية السياسية، لم تزل كما هي⁽⁴⁾.

بعد رحيل مبارك تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد وأقر قوانين تحرّم الاضرابات وأي عمل احتجاجي من شأنه الأضرار بالاقتصاد وتعطيل عمل المؤسسات العامة وروج أعلام الدولة خطاب (المطالب الفئوية) للحفاظ على مصالح كبار الرأسماليين ووضع تراتيب للمطالب المجتمعية من خلال فصل السياسي عن الاقتصادي، والالتفاف على المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي نادى بتحديده حد أدنى وحد أقصى للأجور، وإعادة النظر في النظام الضريبي ومخصصات الموازنة العامة وأولوياتها لأقامة نظام اجتماعي عادل، وتركيز الثورة في شعار (الشعب يريد أسقاط النظام) مختزلاً

أفرزت صداماً للمصالح على أرض الواقع، وأعدت فتح ملف التناقضات الحادة التي تنطوي عليها الخريطة الطبقية، والتي تشهد فجوه عميقة، وفوارق تصنيفية شاسعة في المجتمع العربي، وما يتبعه من مواجهات وصراعات حول توزيع، أو إعادة توزيع الغنائم الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

عدّ مؤرخ آخر أن الخطأ الأبرز بعد ثورة 25 كانون الثاني كان انفراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالسلطة، وعدم اشتراك القوى السياسية في الحكم، بعد التنحي المباشر، وبرز خطر آخر هو الانقسام السياسي والاستقطاب الأيديولوجي بين التيارات السياسية القائمة وقيام بعض القوى السياسية بالحصول على حصتها فور توقف الثورة، إذ تصوّر البعض أن المكاسب التي لن يحصل عليها الآن لن يمكن الحصول عليها في المستقبل⁽²⁾.

وأفادت حنان كمال في أطروحتها أن عملية التشاور السياسي بعد الثورة واجهت عدة انتقادات أبرزها اللامساواة الاقتصادية، وغياب الإرادة والاستقطاب وأن التشاور في التعديلات الدستورية 2011 كان نخبويّاً وإن الإعلان الدستوري في 30 آذار 2011 كان إملاء ولم يتم التشاور بشأنه، أما طريقة التشاور حول وثيقة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية، فقد شابها عدد من التحفظات، مثل استدعاء رؤساء الأحزاب بشكل شخصي، والاجتماع مع كل فرد على حده،

(3) حنان كمال عبد الغني، التشاور السياسي: دراسة للمفهوم مع التطبيق على مصر (2007 - 2011)، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، المجلد 49، القاهرة، 2014، ص 182.

(4) نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، القاهرة، 2012، ص 56.

(1) ناهد عز الدين، خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، القاهرة، 2012، ص 65.

(2) عبد الفتاح ماضي، الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، القاهرة، 2012، ص 59.

مع كل مؤسسات الدولة ويستبد بالسلطة ويفرض رأيه ويحصن قراراته⁽³⁾. أصبح المواطن المصري في فترة حكم الإخوان أمام خيارين، أما أن يؤيد الإخوان المسلمين في حكم مصر، أو أن يتحمل اتهامات بالعداء للأسلام، أي أن الشعب المصري أمام قوة سياسية تستغل مشاعر الناس الدينية وتعد كل شيء مباح من أجل هزيمة خصومها السياسيين والوصول إلى السلطة حتى لو أدى ذلك إلى تكفير المسلمين⁽⁴⁾. وفي السياق نفسه اوضحت الباحثة "صبا حميد صالح" أن هناك استقطاب (فكري - سياسي) استفحل بعد ثورة 25 يناير، وبلغ هذا الاستقطاب مبلغاً لا سابقاً له بين القوى الوسطية والليبرالية واليسارية والإخوان المسلمين والجماعات السلفية، وأن مشكلة القوى السياسية في مجملها وعلى تباين مرجعياتها وتوجهاتها عجزت عن تقبل الآخر وبناء تحالفات من أجل حل مشاكل وأزمات المواطنة المصرية⁽⁵⁾.

أن تفسير النتائج المخيبة للآمال للانتفاضات العربية هو فشل المجتمعات العربية في اجتياز اختبار الحداثة السياسية، والفكرية، والاقتصادية التي عرفها العالم منذ قرون وكان السبب في تقدمه الشامل اليوم، وأن التدايعات المستمرة لثورات الربيع العربي منذ لحظة وقوعها للآن تدل على أن

خامس الرؤساء لجمهورية مصر العربية، والأول بعد ثورة 25 يناير (كانون الثاني) وعُدَّ أول رئيس مدني

منتخب، <https://wikipedia.org>

(3) عامر شهاخ، المصدر السابق، ص 324.

(4) علاء الأسواني، هل أخطأت الثورة المصرية؟، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 93.

(5) صبا حميد صالح، إشكالية العلاقة بين المواطنة والتغيير في الدول العربية (مصر أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص 183-182.

المشهد السياسي في أسقاط رأس الدولة وتصوير الصراع على أنه صراع بين شخص دكتاتور سيء وشعبه وبدا واضحاً أن إجهاض الحراك الثوري وتحييد القوى الثورية وتفتيت جبهة المعارضة من أولويات الأجندة السياسية للمجلس العسكري⁽¹⁾. شارك الإخوان المسلمين بالانتخابات الرئاسية 2012 والذي كان قراراً مفاجئاً بعد تأكيدهم أنهم لن يشاركوا فيها، وبفوز مرشحهم (محمد مرسي)⁽²⁾ وتمكنه من الإمساك بزمام السلطة، أخذ يصطدم

(1) شياء حطب، المصدر السابق، ص 11.

(2) محمد محمد مرسي عيسى العياط (1951 - 2019): ولد عام 1951 في قرية العدوة التابعة لمركز ههيا لمحافظة الشرقية شمال شرق القاهرة خدم في الجيش المصري بين عامي (1975 - 1976) جندياً في سلاح = الفرقة الكيماوية في الفرقة الثانية مشاة، وبعد انتهاء تجنيده عمل معيداً في الكلية ونال الماجستير من جامعة القاهرة 1978، وعمل مدرساً مساعداً بالكلية قبل أن يحصل على منحه دراسية من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة، ونال الدكتوراه من جامعة جنوب كاليفورنيا 1982، اختار التوجه الإسلامي وانتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين 1977، عاد من أمريكا إلى وطنه وعمل أستاذاً ورئيس قسم في كلية الهندسة جامعة الزقازيق (1985 - 2010)، انتخب عضواً في مجلس الشعب المصري (البرلمان) لدوره واحدة (2000 - 2005) وترأس الهيئة البرلمانية للجماعة في مجلس الشعب، ساهم في تأسيس حزب الحرية والعدالة وانتخبه مجلس شورى الإخوان في 30 نيسان 2011 رئيساً للحزب، رشحه الإخوان رسمياً لانتخابات الرئاسة المصرية لعام 2012، فاز في 24 حزيران 2012 برئاسة مصر، شهدت فترة حكمه العديد من الاحتجاجات والتظاهرات، أزيح عن السلطة في انقلاب 30 حزيران 2013، وبقي معتقلاً منذ تاريخ عزله حتى وفاته في 17 حزيران 2019 بعد توجيه عدة اتهامات إليه منها الاتصال بقطر وحماس وإفشاء إسرار الأمن القومي أثناء فترة رئاسته وكان

الفعل الثوري لم يكتمل بعد لعدم بلوغه أهدافه⁽¹⁾.

واتفق طارق البشري في كتابه (ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة) في أن الثورة أزاحت نظام مبارك ولكنها لم تستطع أن تنشيء نظاماً جديداً لأن حزب الحرية والعدالة بزعامة الإخوان المسلمين عندما فاز بالانتخابات أعجبتته قوته وعمل على أن ينفرد بالسلطة دون القوى الأخرى مما دفع تلك القوى إلى التكتل ضده فجاءت نتيجة مساعيه عكس ما تمناه، ولم يستطع الليبراليون أن يشاركوا في السلطة لأنهم نخب فكرية وثقافية غير منظمة وقوتهم الأساسية في الإعلام وليس لديهم خبره في العمل السياسي أو تكوين يؤهلهم للوجود في الحكم، أما الانقلاب العسكري الذي جرى في الثالث من تموز 2013 فكان انقلاباً وجه ضد الديمقراطية وضد ثورة 25 يناير التي لم يكن لها هدف مجمع عليه إلا الديمقراطية، وأنه انقلاب تستعيد به قوى الاستبداد سيطرتها على الحكم وتعمل على هدم كل ما جرى تشييده من أبنيه ونظم ديمقراطية تقضي على الاستبداد⁽²⁾.

تأزم الوضع السياسي في مصر وتصاعد العنف السياسي لعدم قيام المجلس العسكري بإصلاح جهاز الشرطة والقضاء، فضلاً عن انفراد المجلس العسكري بالحكم، وعدم اعتماد مبدأ المشاركة والتوافق في رسم مسار الانتقال إلى الديمقراطية وتأسيس المؤسسة العسكرية وتدخلها المباشر في

السياسة والمجتمع⁽³⁾.
فضلاً عما تقدم أدت ثورة 25 يناير (كانون الثاني) إلى قيام جماعة الإخوان باختطاف الحراك الجماهيري مما عطل العدالة الاجتماعية، وظلت الأوضاع كما هي في ظل وطن مختطف ودولة مهددة وهوية مسلوقة، ولم تحصل الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتحصل دون الحد الأدنى المطلوب فارتفعت الأسعار وتدنّت الأجور بما لا يحقق مستوى معيشي جيد للشعب يستحق، فتلاشت الطبقة الوسطى وظهرت أجيال جديدة لا تنتمي لعادات وتقاليد المجتمع بعد الإنغلاق الذي استمر لسنوات، إلى جانب معاناة الأقليات من الاضطهاد مما دفع البعض للهجرة والأوضاع الطبقيّة ظلت كما هي بل تدهورت أحوال الطبقة الوسطى عن الوضع في ظل مبارك، وأن التغييرات الاجتماعية سلبية ولا تتناسب مع التضحيات التي قدمها الشعب، وكانت تغييرات سلبية، فلم يتحقق حد أدنى من العدالة الاجتماعية⁽⁴⁾.

(3) عبد الفتاح ماضي، عشرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2020، ص 158.
(4) رباب البصراقي وبسنت خيرات وآخرون، تحرير محمد سيد احمد، أكذوبة الربيع العربي: حراك جماهيري لم يفض إلى ثورة، دار أطلس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص ص 204-203.

على الاستبداد⁽²⁾.
تأزم الوضع السياسي في مصر وتصاعد العنف السياسي لعدم قيام المجلس العسكري بإصلاح جهاز الشرطة والقضاء، فضلاً عن انفراد المجلس العسكري بالحكم، وعدم اعتماد مبدأ المشاركة والتوافق في رسم مسار الانتقال إلى الديمقراطية وتأسيس المؤسسة العسكرية وتدخلها المباشر في

(1) السيد يس، 25 يناير... الشعب على منصة التاريخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 194، المجلد 48، القاهرة، 2013، ص 132.

(2) طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2014، ص 52 و ص 199.

أما عمرو عبد العاطي وهو محرر في مجلة السياسة الدولية تحدث في مقالة له بعنوان (أخفاقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي) «أخفقت نظم ما بعد الثورات في دول الربيع العربي في تحقيق الوعود التي تم إطلاقها بعد نجاح الثورات في الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية»⁽³⁾.

وذكر محمد سعد أبو عامود في بحث له بعنوان (المأزق: إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة 2011) قائلاً: «افتقدت الإدارة المصرية للأزمات، بصفة عامة رؤية استراتيجية للتعامل مع الأزمات، وكذلك الكفاءة، فيما يطلق عليه إخراج المواقف المعبرة عن إدارة الأزمة، سواء في حالات التصعيد أو التراجع، الأمر الذي كان له مردوده السلبي على الرأي العام الداخلي»⁽⁴⁾.

تأسيساً على ما تقدم نجد ان من جملة التغيرات الاجتماعية التي حدثت بعد الثورة هو عدم شعور المواطن المصري بالأمان، وضعف الانتباه لديه نتيجة زياده الفقر و البطالة، وعدم تحقق اهداف ثوره يناير وارتفاع سعر الدولار واسعار السلع الغذائية بشكل خاص مؤخراً. وزياده المطالب الفئوية وبقاء المؤسسات الحكوميه تعمل وفق نمط نظام حسني فلم يتغير الاداء الحكومي بخلع قيادته العليا لان سياسته العامه لجميع مؤسساته بقيت على حالها بل وحتى راس الدولة الحاكم احاط نفسه بالمؤسسة العسكريه التي اوكل اليها

(3) عمرو عبد العاطي، عام رابع: أخفاقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، المجلد 49، القاهرة، 2014، ص 172.

(4) محمد سعيد أبو عامود، المأزق: إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة 2011، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، القاهرة، 2012، ص 119.

لا يحق له ولا يستطيع أن يقود جماهير غاضبة، وهتاف بسقوط حكم العسكر، وانتخابات مجلس شعب قامت على أي حال، وقد جاءت بنوع من السند المؤسس لأحوال مضطربة، مع ضعف الأقبال في المراحل الأخيرة من تلك الانتخابات (2014)، إلا أننا لم نختبر مدى صلاحية هذا المجلس على الإسهام في صنع المستقبل، ومع ذلك كله يكون أماننا وبدون دستور أن ننتخب رئيسياً جديداً مجرد سد فجوة الفراغ في السلطة، والسلطة ليست المشكلة، وإنما المشكلة هي الدولة، والدولة مكشوفة»⁽¹⁾.

وإضافت نادية محمود في كتابها (الثورة المصرية نموذجاً حضارياً) بالحديث عن ثورة 25 يناير «هل كان أحد يتصور أنه سيأتي يوم يقول فيه البعض أن عدم وضع الدستور أولاً هو خيانة لدماء الشهداء، ليرد عليهم فريق الانتخابات «أننا أكثر من قدم الدماء والتضحيات دفاعاً عن الثورة؟ بالنسبة للفقراء المعدمين في مصر، فإن كل الصراع حول الدستور أو الانتخابات ونظام الحكم عبارة عن (كلام جرايد) لا يمثل أي شيء. إلا بقدر تأثيره المباشر جداً على فرص عملهم ورواتبهم وظروف معيشتهم أن موضوع السلطة أصبح محور الاهتمام العام الأمر الذي صرف الانتباه عن قضايا المجتمع وهموم الناس الحقيقية أنها جرفت الحوار بعيداً عن مسار الثورة، حين انشغلت النخبة عن هموم الجماهير الغفيرة بالعراك حول هيكله السلطة، وترتب على ذلك أن ظل المجتمع عاجزاً عن التقدم الى الأمام طيلة أشهر خلت»⁽²⁾.

(1) محمد حسنين هيكل، مصر الى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 264.

(2) نادية محمود مصطفى، الثورة المصرية نموذجاً حضارياً، ج2، دار البشير، القاهرة، 2011، ص 71-72.

ديناميكيات التغيير في المجتمع المصري.

المصادر:

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. إسامة عبد الحكيم، موقف الرأي العام المصري من الثورة الجزائرية (جماعة الإخوان المسلمين) أنموذجاً (1954 - 1962)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ ابن رشد/ جامعة بغداد، 2002.
2. إسلام نزيه ابو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017.
3. إيمان بن قدور، الوجه الآخر للعلومة (الربيع العربي أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب واللغات الأجنبية / جامعة أبو بكر بن بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.
4. صبا حميد صالح، إشكالية العلاقة بين المواطنة والتغيير في الدول العربية (مصر أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015.
5. صلاح محمود حوسو، الصراع السياسي على السلطة في مصر (2011 - 2014)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2015.
6. كمال علي أحمد، ثورة يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية

تنفيذ مشاريع كبرى مما اعاق تطوير القطاع الخاص واستحداث الوظائف فلم يجد المتظاهر في الميدان ما كان يلحم به وخرج من اجله متظاهرا رغم بساطه طموحاته التي كان منها تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي ويجاد فرص عمل ويجاد تغيير ملموس في سياسته مؤسسات الدولة .

الخاتمة:

وفي ختام استعراض آراء بعض المؤرخين المصريين حول ثورة 25 يناير، يمكن القول أن الثورة تظل حدثاً محورياً في التاريخ المصري، حيث تباينت وجهات النظر حولها بين من يراها ثورة شعبية مستحقة ضد الفساد والاستبداد، ومن يعتقد أنها ثورة غيرت رأس النظام فقط وأبقت على مؤسساته ورجالاته فيها أو على الأقل أبقت على سياسته في إدارة المؤسسات الحكومية وبالتالي لم تأتي بالنتائج المرجوه من قيامها. المؤرخون المؤيدون للثورة أكدوا أنها مثلت تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب المصري في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية، مشيرين الى أنها أسقطت نظاماً استمر ثلاث عقود وإعادة الأمل في التغيير.

في المقابل، هناك مؤرخين رأوا أن الثورة لم تحقق أهدافها بالكامل، وأنها فتحت المجال لحاله من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما أدى الى تدخل المؤسسة العسكرية واستعادة النظام بشكل مختلف.

وبغض النظر عن التباين في التقييمات. تبقى ثورة 25 يناير نقطة تحول رئيسية في التاريخ المصري، حيث أدت الى تغييرات سياسية كبيرة وأثرت في الوعي الشعبي، ورغم التحديات التي واجهتها فإنها ستظل موضوعاً عاماً للدراسة والتحليل لفهم

- الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
10.، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، دار البشير للثقافة و العلوم، مصر، 2014.
11. طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية من ثورة جمال عبد الناصر الى ملايين ميدان التحرير، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
12. عامر شماخ، الأخوان المسلمون وثورة 25 يناير من معتقل وادي النظرون حتى قصر الاتحادية، دار التوزيع والنشر، القاهرة، 2013.
13. عبد الرحمن حسام وباكينام الشرقاوي ومجموعة من المؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
14. عثمان محمد عثمان، ثورة المصريين بين الاقتصاد والسياسة وطريق التنمية، روابط للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، 2018.
15. عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
16. علاء الأسواني، هل أخطأت الثورة المصرية؟، القاهرة، دار الشروق، 2012.
17. مجدي عبد الهادي وحسام شادي وممدوح رزق، 25 يناير: التاريخ، الثورة، التأويل، دار عرب للنشر والتوزيع، د.م، 2011.
18. محمد حسنين هيكل، مصر الى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، دار الشروق، القاهرة، 2012.
19. محمد حسني وخالد سعيد ومجموعة من المؤلفين، 25 يناير: مباحث وشهادات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- ثانياً: الكتب العربية والمُعربة
1. أحمد عبد الحميد، أحزاب ثورة يناير سياق النشأة والتحويلات (2011 - 2013)، دار المريا للإنتاج الثقافي، القاهرة، 2018.
2. بدر عبد الحميد هميسة، ثورة 25 يناير 2011، صور وأحداث: ثورة الغضب، د.م، 2011.
3. جليبر الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، 2013.
4. حسين عبد الحميد أحمد، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة الأسكندرية، مصر، 2014.
5. حلوز خالد وفراس عباس هاشم وآخرون، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، د.ت.
6. رباب البصراقي وبسنت خيرت وآخرين، تحرير محمد سيد احمد، أكذوبة الربيع العربي: حراك جماهيري لم يفض الى ثورة، دار أطلس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021.
7. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا بالعنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
8. صلاح جواد شبر، ثورات الربيع العربي: نظرة من الداخل وعامل ثقافة التشيع، دار روافد، د.م، 2014.
9. طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير

20. محمد سيد ريان، كيف تفجرت الثورة في 25 يناير؟ الفيس بوك وأدوات التكنولوجيا الحديثة، تقديم عبد الحميد بسيوني، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
21. محمد صلاح الدين، كتاب الثورة، مكتبة منارة التوحيد، الجزائر، 2013.
22. محمد مصيلحي، ثورة 25 يناير، مكتبة فلسطين، الزقازيق، 2011.
23. محمد يونس هاشم، دروس من ثورة يوليو لثورة يناير، دار زهور المعرفة والبركة، الجيزة، 2011.
24. محمود محمد علي، زين العابدين بن علي... رئيس تونس الذي خلعتة ثورات الربيع العربي، جامعه اسويط، د.ت، ص 9-7 و ص 12.
25. نادية محمود مصطفى، الثورة المصرية نموذجاً حضارياً، ج2، دار البشير، القاهرة، 2011.
26. هيفاء أحمد محمد، مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية المصرية ودورها في تحقيق الإصلاح السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008.
27. يوري كرزايين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة: سمير أكرم، دار الطليعة، بيروت، 1975.
- ثالثاً: البحوث المنشورة
1. أسامة رأفت سليم، ثورة 25 يناير 2011 في مصر: الأسباب والنتائج من منظور سوسيو-سياسي، مجلة كلية الآداب / جامعة حلوان، العدد 38، مصر، 2015.
2. حسني محمد نصر، من الانترنت الى الشارع: دور وسائل الإعلام الاجتماعية في ثورة 25 يناير
- 2011 في مصر، العدد 8، كلية الإعلام / جامعة القاهرة، 2011.
3. خالد فهمي، هكذا أرى ثورة يناير بعد أحد عشر عاماً، مجلة سبل، العدد 6، مؤسسة رواق، د.م، 2022.
4. خلف رمضان محمد، ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 63، المجلد 18، السنة 20، الموصل، 2018.
5. شيماء حطب، موجة السياسات الاحتجاجية في مصر: من المشهد الطوباوي لميدان التحرير الى إعادة إنتاج خطاب الإجماع الوطني، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، السنة 40، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
6. علي سلمان صايل، الثورة وتداول السلطة في مصر، مجلة دراسات سياسية / بيت الحكمة، العدد 23، بغداد، 2012.
7. فاروق جعفر عبد الحكيم، ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر تحديات الواقع وآليات المستقبل، مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد 78، الزقازيق، 2013.
8. محمد سعد أبو عامود، المأزق: إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة 2011، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، القاهرة، 2012.
9. محمد نور البصراقي، دور النخبة السياسية في إعادة النظام: مصر أنموذجاً (2010 - 2014)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 3، المجلد 18، القاهرة، 2017.
10. مراسلون من القاهرة وواشنطن، السيرة الذاتية لحسني مبارك: مصر تبحث عن المستقبل، مجلة نيوزويك الأمريكية، مركز البحوث والمعلومات، د.م، 1986.

11. ناهد عز الدين، خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، القاهرة، 2012.

12. نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، القاهرة، 2012.

13. وحيد عبد المجيد، نهاية الأهانة: ثورة 25 يناير ضد (النظام المهش) في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، القاهرة، 2011.

رابعاً: الموسوعات

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

خامساً: المجلات

- السياسة الدولية، القاهرة، 2012 و 2013 و 2014.

- المستقبل العربي، بيروت، 2011.

سادساً: شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)

1-<https://wikipedia.org>

2-Wiki Books